الإجابة النموذجية لمادة: الضبط الإداري (الدورة العادية)
السنة أولى ماستر قانون إداري

الإجابة عن السؤال الأول:

1. **خطأ (0.5ن)**

التعليل: يمكن للضبط الإداري أن يتخصص بغرض يغاير أغراضه المعروفة، وذلك عندما يهدف للحفاظ على الجمال والرونق، والآثار والمباني ذات القيمة التاريخية، وهي أهداف ليست داخلة في مفهوم النظام العام التقليدي، ويكون هذا الضبط الإداري الخاص منظما تشريعيا.**(01ن)**

2. **خطأ (0.5ن)**

التعليل: هدف الضبط الإداري العام والخاص حماية النظام العام،**(0.5 ن)** لكن الضبط الإداري الخاص إلى جانب ذلك مرتبط باحترام قاعدة تخصيص الأهداف، فهو يحمي النظام العام في زاوية محددة قانونا. **(01ن)**

3. **خطأ (0.5ن)**

التعليل: ممارسة رئيس الجمهورية لصلاحياته المكفولة دستوريا في مجال الضبط الإداري ليس مقرونا بتوافر ظروف معينة، فهو يمارسها سواء في الظروف العادية أو غير العادية،**(0.5 ن)** لكن المؤسس الدستوري لم ينص صراحة على صلاحياته في مجال الضبط الإداري في الظروف العادية، خلافا لحالة الظروف غير العادية وظيفة الضبط الإداري مخولة له صراحة بمواد من المادة 97- 101 من التعديل الدستوري لسنة 2020. **(0.5 ن)**

4. **خطأ (0.5ن)**

التعليل: وضع المشرع لدى الوالي لممارسة مهامه في حفظ الأمن والنظام العام في الولاية

- ✓ المصالح التالية: الأمن الوطني ومصالح الدرك الوطني.**(0.5 ن)**
- ✓ كما وضع تحت سلطته المباشرة في إطار مهمته الخاصة بالأمن العام في الولاية المصالح التالية:
  - الحماية المدنية، **(0.25 ن)**
  - المواصلات السلكية واللاسلكية الوطنية**(0.25 ن)**
  - جميع أسلاك التفتيش والرقابة والحراسة الموجودة في الولاية حسب الإجراءات الخاصة بكل منهما. **(0.25 ن)**
- ✓ اللجوء للاستعانة بالوسائل الاستثنائية لحماية الأمن والمحافظة على النظام العام:خول المشرع الوالي هنا عند وقوع حدث خطير أن يسعى لتدخل وحدات الأمن الوطني المتخصصة بعد استيفاء إجراءات محددة قانونا. **(0.25 ن)**

5. **خطأ (0.5ن)**

التعليل: يمارس القاضي الإداري رقابتي المشروعية والملاءمة على قرارا سلطات الضبط الإداري في الظروف العادية.**(01 ن)**

لكن في ظل الظروف غير العادية القرار الإداري الضبطي لا يبقى في منآى عن الرقابة، لكنه فقط رقابة المشروعية دون رقابة الملاءمة. **(0.5 ن)** مع الإشارة إلى أن ما يدخل في أعمال السيادة (الإعلان) يبقى غير خاضع لرقابته.**(0.5 ن)**

- يمكن طلب تعويض عن الأضرار التي يرتبها قرار الضبط الإداري هنا، حتى دون وجود خطأ وذلك على أساس المسؤولية دون خطأ أو ما يعرف بالمسؤولية على أساس المخاطر.**(01 ن)**

6. خطأ(0.5 ن)

التعليل: لا يمكن لسلطات الضبط الإداري إلا استهداف حماية النظام العام واحترام قاعدة تخصيص الأهداف**(01 ن)**، فإجراءات الضبط الإداري هدفها هو حماية النظام العام، ولا يمكن لسلطات الضبط الإداري تحقيق هدف غيره، في نفس الوقت لا يمكن لهذه الأخيرة تجاوز قاعدة تخصيص الأهداف التي يحددها المشرع بموجب نصوص قانونية خاصة....**(01 ن)**

الإجابة عن السؤال الثاني:

شرح ما يلي بشكل دقيق:

1. النظام العام المعنوي

يتعين أن تتضمن إجابة الطالب ما يلي:

- الاشارة أن هذا الأخير اطلق على الأخلاق والآداب العامة في البداية والذي في البداية اعتباره اتجاه فقهي غير متعلق بالضبط الإداري...الخ **(01 ن)**
- تطور مفهوم النظام العام المعنوي لاحقا أدخل فيه عنصر جديد هو حماية كرامة الانسان..**شرح ذلك (01ن)**
- الإشارة إلى تطور المفهوم سمح بدخول عنصر أخر جديد هو النظام العام الديني.... **شرح ذلك.(01ن)**

2. علاقة النظام العام الاقتصادي بعناصر النظام العام بمفهوميه التقليدي والحديث, مع إدراج الأمثلة

أ. بالنسبة لعلاقته بعناصر النظام العام التقليدي

يتعين إظهار العلاقة مع:

✓ عنصر الأمن العام: يتعين إدراج مثال من الأمثلة المدروسة في التشريع الجزائري. **(01 ن)**

✓ عنصر الصحة العامة: يتعين إدراج مثال من الأمثلة المدروسة في التشريع الجزائري **(01 ن)**

✓ عنصر السكينة العامة: يتعين إدراج مثال من الأمثلة المدروسة في التشريع الجزائري **(01 ن)**

ب.بالنسبة لعلاقته بعناصر النظام العام الحديث

يمكن للطالب إظهار هذه العلاقة في أي عنصر من عناصر النظام العام الحديث، على سبيل المثال مع النظام العام البيئي نموذج دراستنا في المحاضرة. **(01 ن)**